البعد الاجتماعي فى صناعة السياسات العامة فى مصر بالتطبيق على مفهوم النوع الاجتماعي

د / احمد محمد ابراهيم العايدى
مدرس العلوم السياسية وخبير السياسات العامة

الملخص:

اصبح مفهوم النوع الاجتماعى والذى يعنى بالمساواة بين الجنسين الرجل والمرأه من اكثر المفاهيم شيوعا فى المحيط الدولى والذى بات يلزم الدول على صنع سياسات محليه مستجيبة لهذا التوجه العالمى.

وتعد الخطة الاستثمارية هى الوثيقه الاهم فى توجيه استثمارات وسياسات الدوله نحو تنمية المجتمع والتى يتم تحديدها فى بنود الاتفاقيات الدوليه كمقياس لمؤشر استجابة الدول المتعاقدة لبنود المعاهدات والاتفاقيات وتختلف محاولات استجابة خطط التنمية لمفهوم النوع الاجتماعى وتتعدد في هذا الاطار التجارب الادارية حيث لم يتم تحديد اطار محدد للتطبيق فى تشكيل خطط التنمية ومدى قياس تطبيق المفهوم وتحاول الدراسة ادراك واقع استجابة الخطط التنموية لبنود المعاهدات الدوليه لمفهوم النوع الاجتماعى.

الكلمات المفتاحية: مفهوم النوع الاجتماعى ـ الخطط التنموية ـ استراتيجية التنمية المستدامة ـ الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعى.

Abstract:

The concept of gender, which means equality between the men and women, has become one of the most common concepts in the international environment, which obliges countries to make local policies responsive to this global trend.

The investment plan is the most important document in directing the investments and policies of the state towards the development of society, which is specified in the provisions of international agreements as a measure of the indicator of the response of contracting countries to the provisions of treaties and agreements. Attempts to respond to development plans to the concept, and there are many administrative experiences in this context As no specific framework for application has been defined in the formation of development plans and the extent of measuring the application of the concept The study attempts to realize the reality of the response of development plans to the provisions of international treaties to the concept of gender.

key words: The concept of gender - Development plans - Sustainable development strategy - Gender-responsive budget.

إطار الد راسة:

المشكلة البحثية:

على الرغم من الاهتمام بمفهوم المساواة على اساس النوع الاجتماعي فى مصر الا انه لا تتوفر د را سات علميه كافية توضح اثر مفهوم المساواة على اساس النوع الاجتماعي على خطة الانفاق الإستثماري للدولة، كفاعل أساسي فى سياسات الادارة العامة فى مصر.

اهداف البحث:

رصد مدى استجابة منظومة تخطيط الانفاق الاستثماري فى مصر الى مفهوم واجراءات المساواة على اساس النوع الاجتماعي فى اطار الاهداف العالمية والرؤية المحلية .

اهمية الدراسة:

الاهمية العلمية:

تحليل عملية التوجه للمساواة على اساس النوع الاجتماعي على مستويات التخطيط المختلفة.

الاهمية العملية:

دعم عملية اتخاذ القرار باستخدام المنهج العلمي فى قياس مدى موائمة الاجراءات الحكومية فى مجال التخطيط مع مفهوم المساواة على اساس النوع الاجتماعي.

تساؤلات الدراسة:

ما هو مدى استجابة خطة الانفاق الاستثماري للدولة للسياسات العالمية والى التزامات مصر الدولية ؟

ما هو أثر مفهوم المساواة على اساس النوع الاجتماعي على المستويات التخطيطية المختلفة لمنظومة التخطيط فى مصر ؟

النطاق الزمنى للدراسة:

من عام ٢٠٠٩ الى عام ٢٠١٨ بداية مراحل تأثير مفهوم النوع الاجتماعى على خطة الانفاق الإستثمارى والموازنة عموما.

مناهج البحث:

المنهج الاستقرائى:

يبدأ بالجزئيات ليصل الى قوانين عامة ،وهو يعتمد على التحقق بالملاحظة المنظمة الخاضعة للتجريب والتحكم فى المتغيرات المختلفة .وتستخدمه الدراسة فى مراحلها المختلفة فى تحليل أثر مفهوم النوع الاجتماعى على خطة الدولة باعتبارها وثيقة سياسية تعبر عن توجهات السياسات العامة للدولة .

مدخل تحليل النظم:

النظام مجموعة من العناصر المتكاملة والمتفاعلة التي تقوم جميعها بوظائف محددة وكل نظام له حدود تميزه عن الانظمة الاخرى وعن البيئة المحيطة ويهدف النظام الى تحقيق أهداف ومهام محددة ومنظمة فهو مسؤول عن إمداد البيئة بما تحتاجه وتتطلبه ويعتمد النظام على البيئة فى إمداده بالمدخلات ويحولها إلى مخرجات أي أن النظام عمله تحويلي يحول المواد الاولية الى مخرجات منظمة حسب معاينه معينه.

ويمكن استخدام مدخل تحليل النظم فى الدراسة كالآتي:

عناصر النظام:

أ - المدخلات.

ب - عمليات النظام.

ج - المخرجات.

د - التغذية المرتدة.

وتتبع الد راسه مدخل تحليل النظم من خلال الخطوات التالية:

أ - المدخلات:

- الاطار العام لسياسات المساواة على اساس النوع الاجتماعى على المستوى المحلى والدولي

ب - عمليات النظام:

المرحلة الاولى:

تبدأ عمليات النظام بمرحلة اولى يتم من خلالها:

- التأصيل النظري لمفهوم النوع الاجتماعى .

المرحلة الثانية:

- الربط بين سياسات النوع الاجتماعى وعملية التخطيط

ج - المخرجات:

اثر سياسات المساواة على اساس النوع الإجتماعى على خطة الانفاق الإستثمارى في مصر.

د ـ التغذية المرتدة:

- هي المرحلة التي يمكن من خلالها تقييم اداء النظام وتتمثل في نتائج وتوصيات الدراسة

الاطار النظرى:

الاطار العام لسياسات المساواة على اساس النوع الاجتماعى على المستوى الدولي والمحلى:

- **المستوى الدولي**

يشمل محددات العمل الخارجي وفق المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تشترك فيها مصر وتتأثر ببنودها في تشكيل عمليات السياسات العامة ومنها محل الدراسة.

مفهوم النوع الاجتماعي:

تطور المفهوم على المستوى الدولي: حيث ترجع اتفاقيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني الى تبنى الامم المتحدة ذات المفهوم ووضعه فى اطار استراتيجية تم تعميمها والترويج لها في جميع أنواع الأنشطة ، وقد ثبت أن التعميم منصوص عليه بوضوح كاستراتيجية عالمية لتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال منهج العمل في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين في عام ١٩٩٥ .

فيما يخص دمج المفهوم فى صناعة السياسات العامة: تعالج الفقرة ١٨٩ على وجه التحديد " التعميم في معالجة عدم المساواة بين الرجل والمرأة في تقاسم السلطة وصنع القرار على جميع المستويات ، ينبغي للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى تعزيز سياسة واضحة لتعميم منظور المساواة بين الجنسين في جميع السياسات والبرامج حتى قبل اتخاذ القر ا رات ، يتم إجراء تحليل للآثار على النساء والرجال على التوالي تم تحديد استراتيجية التعميم في الاستنتاجات المتفق عليها في ECOSOC،

1997/2 ، باعتبارها عملية تقييم الآثار المترتبة على النساء والرجال أي إجراء مخطط له ، بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج ، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

زيادة مشاركة المرأة بتعميم مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين في صلب القرارات المتعلقة بالسياسات ، والميزانيات البرنامجية للخطط المتوسطة الأجل ، والهياكل والعمليات المؤسسية. التعميم ينطوي على جلب تصورات ومعرفة مصالح المرأة والرجل فى التخطيط وصناعة القرار. يمكن أن يكشف التعميم عن الحاجة إلى إجراء تغييرات في الاستراتيجيات و الأهداف لضمان قدرة النساء والرجال على التأثير على عمليات التنمية والمشاركة فيها والاستفادة منها. يمكن أن تتطلب تغييرات في المنظمات الهياكل والاجراءات و قد - تم تعزيز المفهوم داخل منظومة الأمم المتحدة في ثلاث وثائق مهمة. الاستنتاجات المتفق عليها في١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧ تم تقديم المزيد من التوجيهات الملموسة مع رسالة الأمين العام في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٧ ، مع التوجيه التالي لرؤساء الإدا رات والبرامج والصناديق واللجان الإقليمية ، ووضع الأولويات الاستخدام المنتظم للتحليل الجنساني ، وتصنيف البيانات حسب الجنس ، والتكليف بدراسات ود راسات النوع الاجتماعي النوعية من القطاعات مطلوب ، يجب إعداد خطط وميزانيات متوسطة المدى بحيث تكون المنظو رات الجنسانية الوثيقة الختامية من الجمعية العامة ، ١٠ حزي ا رن / يونيه ٢٠٠٠ طلبت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة السنوات الخمس الأولى من إد راج منهاج العمل على وجه التحديد من الأمم المتحدة ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال "تخصيص الموارد الكافية والصيانة الوحدات الجنسانية ومراكز التنسيق توفير التدريب لجميع الموظفين في المقر والميدان وكذلك المتابعة المناسبة.

تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة على جميع المستويات في صنع القرار في الأنشطة الإنمائية وعمليات السلام ويعتبر تمكين المرأة والشباب من أهم عناصر استراتيجية العدالة الاجتماعية، حيث تبلغ نسبة المرأة نحو ٤٩ ٪ من إجمالي السكان،

كما يمثل الشباب في الفئة العمرية) ١٥ - ٢٩ عام ا (٣ ما يقرب من ٣٠ ٪ من إجمالي السكان . وعلى الرغم من ذلك شهد ترتيب مصر في مؤشر المساواة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ت ا رجع ا ملحوظ ا من ١٢٣ درجة في عام ٢٠١١ إلى ١٢٩ درجة في عام ٢٠١٤ .

- **التقاربات النظرية بين سياسات النوع الاجتماعى وعملية التخطيط:** فى هذا الاطار تعمل الإدارة العامة فى مصر وفق مفهوم النوع الاجتماعى وفق محددات والتزامات متعددة المستويات
- **على المستوى الدولي:** الالتزام الدولي بمفهوم النوع الاجتماعى وموقع التخطيط كألية للسياسات الداعمة - لمفهوم النوع الاجتماعى

فى اطار الاتفاقات التى التزمت مصر بتنفيذها ، مع الأخذ في الاعتبار المواد التي قد تكون مصر قد تحفظت عليها، وتشمل هذه الاتفاقيات ما يلي:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ والذي شاركت مصر في صياغته بصفتها عضو مؤسس في هيئة الأمم المتحدة؛ العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية، وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦ ٢٣. المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي، ٢٠١١ - ٢٠١٤ .

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٨٠** : والتى تتضمن فى الماده الرابعة عشر بند ٢ (أ) تعزيز مشاركة المرأة فى عمليات التخطيط والتي تنص علي: أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية لكى تكفل لها حقوقها على أساس المساواة بين الرجل والمرأة علي أن تشارك في التنمية الريفية وتستفيد منها كما تكفل للمرأة الريفية بوجه خاص الحق في:

أ - المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات

ب - الوصول إلى تسهيلات العناية الصحية الملائمة، بما في ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة

ج - الاستفادة بصورة مباشرة من برامج الضمان الاجتماعي

د - الحصول على جميع أنواع التدريب والتعليم، الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفي، وكذلك التمتع خصوصا بكافة الخدمات المجتمعية والإرشادية، وذلك لتحقق زيادة كفاءتها التقنية

- **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة اعتمدتها الجمعية العامة وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام بقرارها ٣٤ / ١٨٠.**
- **اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٩٠** ؛ الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة لعام ١٩٩٣ ؛ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ .
- **إعلان بيكين بشأن المرأة لعام ١٩٩٥** .
- **كذلك كانت مصر من الدول التي تبنت مفهوم التنمية المستدامة ومن ثم أدمجت الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٠ – ٢٠١٥ والتي تشمل الهدف الخاص بتمكين المرأة في خطط التنمية الوطنية.**

أهداف التنمية المستدامة:

- توافق دولي حول تمكين المرأة وتحقيق المساواة كحجري زاوية للتنمية المستدامة حيث أعلنت الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والذي يضم ١٧ هدفا ، وقد كانت مصر من بين ١٩٣ من الدول التي تبنت أهداف التنمية المستدامة، والتي تضم هدفا مستقلا للمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء

والفتيات وهو الهدف الخامس، والذى يتكون من غايات متعددة يظهر فيها مفهوم النوع الاجتماعى بداية من الغاية الخامسة والسابعة

- كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وضمان تكافؤ الفرص لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة .

- اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

- **على المستوى المحلى الالتزام الدستوري بمفهوم النوع الاجتماعى وموقع التخطيط كألية للسياسات الداعمة لمفهوم النوع الاجتماعى**

الدستور المصري لعام ٢٠١٤ :

المادة ٨ من الدستور تنص على التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي بما يضمن حياة كريمة للمواطنين، على النحو الذي ينظمه القانون . كما تنص المادة ٥٣ من الدستور على أن « المواطنون لدي القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوي الاجتماعي، أو الانتماء السياسي أو الجغرافي ». كما اعتبر الدستور أن التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون . وألزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، كما نص على إنشاء مفوضية مستقلة لمكافحة التمييز . وقد وضع الدستور أساس ا قوي ا لمواجهة التمييز ضد المرأة بما نص عليه في المادة ١١ والتي رتبت أربعة التزامات تجاه المرأة وهي : أن « تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية » ؛ وأن « تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلا مناسب في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها » ؛ وأن « تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل » ؛ وأن « تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياج ».

تعمل منظومة التخطيط وفق المستويات التالية

المستوى الاول: المستوى الاستراتيجي

المستوى الثاني :الخطة القومية متوسطة الاجل خطة التنمية المستدامة السنوية

المستوى الاول: المستوى الاستراتيجي

حيث تعمل منظومة السياسات العامة من خلال استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ حيث لم تضع محورا مستقلا لقضايا المرأة، بل تم الإشارة إلى قضايا المرأة بصورة قطاعية في كافة المحاور لكن دون الدخول في تفصيلات.

كذلك قد يتم التقارب بين الاستراتيجية ومفهوم النوع الاجتماعى من خلال محور العدالة الاجتماعية الذ ى يهدف إلى الوصول إلى : " مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل ويقوم بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية، ويشمل ذلك منع التمييز ضد المرأة وضمان حصولها على كافة حقوقها ".

المستوى الثاني :الخطة القومية متوسطة الاجل خطة التنمية المستدامة السنوية

- مراحل ادماج مفهوم النوع الاجتماعى فى خطة الدولة
- الاحصاءات المصنفة وفقا للنوع الاجتماعي.
- الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- البرامج الموجهة وفق مفهوم النوع الاجتماعى للمرأة
- انشاء وحدات تكافؤ الفرص وفق الاختصاصات التالية

نشأة مبادرة الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي فى مصر:

بدأ المشروع عام ٢٠٠٦ من خلال التشارك بين المجلس القومي للمرأة مع السفارة الهولندية ووزارة المالية وصندوق الامم المتحدة الانمائي . UN Women وقد تشكل فى صورة مبادرة مصرية لإدماج النوع الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، وتطوير أسلوب إعداد الموازنة نحو المستجيبة للنوع .

وقد رصدت الدراسة التطبيقات العملية للمبادرة فى الخطوات التالية:

- **مرحلة التدريب:** من خلال وزارة المالية عام ٢٠٠٥ تدريب ٣٠ من العاملين بإعداد الموازنة العامة على اساس البرامج والاداء المستجيبة لاحتياجات النوع الاجتماعى من خلال الاستعانة بخبرات صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة فى هذا المجال.

- **انشاء وحدات مؤسسية:** حيث تم انشاء وحدات تكافؤ الفرص موزعة على الوزارات والمنشأة بالقرار رقم ٧١٧ لسنة ٢٠٠٥.

- **تعديل منشور الموازنة العامة للدولة:** تم تضمين منشور اعداد الموازنة العامة للدولة الذى يصدر سنويا وتحدد فيه الاهداف الاستراتيجية اعداد الموازنة العامة للدولة وذلك بأن يضاف ضمن المحاور الرئيسة ما ينص صراحة على مراعاة النوع

الاجتماعى فى الموازنة العامة للدولة والذى يوجب على الجهات المختلفة توفير البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعى لإدماج منظور النوع فى مشروع الموازنات وذلك بتضمين نص الفقرة خامسا من الاهداف الاستراتيجية التى ينبغي السير عليها والعمل على تحقيقها لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ "ان تضمين الموازنة العامة للدولة احتياجات الاسرة المصرية من رجل وامرأه وطفل بات امرا ضروريا لتعزيز العدالة الاجتماعية وصون حقوق الطفل وهو ما يأتي متفقا مع دور مصر الحضاري والتزامها بالمواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة والطفل وبما يمهد لتطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعى مستقبلا وكذلك يتضمن منشور ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ ما يلى "ان تفعيل الموازنة العامة للدولة وتحقيق اهدافها يتطلبان الربط والتكامل بين الجهات المختلفة ووزارة المالية وتحقيق ذلك يتعين ان تلتزم معه الجهات بتطبيق نظم المعلومات الحديثة ومكينة الموازنة العامة واعداد ومتابعة تنفيذها فى شكل موازنة للبرامج والاداء التزاما بأحكام المادة اربعه من قانون الموازنة العامة للدولة مع اخضاع البيانات التى يتضمنها مشروع الموازنة للتحليل كافة وفق للنوع الاجتماعى حتى يمكن تقييم وضع الرجل والمرأة وتقييم الانفاق العام والهيكلي للوقوف على الاجراءات التى اتخذت لجعل الموازنة قادره على كفالة تكافؤ الفرص لكل من الرجل والمرأة .

التأشيرات العامة المرافقة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة:

تم تعديل المادتين ١١ ، ١٢ بغرض الحفاظ على مخصصات العدالة الاجتماعية وحقوق الطفل بان تمت اضافة فقرتين الى المادتين التاليتين:

المادة ١١:

"على كافة الجهات الداخلة في الموازنة العامة مراعاة الالتزام بأية مصروفات متعلقة بالعدالة الاجتماعية وصون حقوق الطفل وبما يتمشى مع تطبيق الموازنات المستجيبة

للنوع الاجتماعي ولا يجوز النقل منها او استخدام وفو ا رتها لتعزيز بنود أخرى الا بموافقة وزير المالية او من يفوضه "

المادة ١٢:

"كما تصرف المساعدات المدرجة للمراكز الخاصة بالمرأة والأسرة والطفولة وغيرها من الجمعيات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية بموافقة الوزير المختص"

باعتبارها ليست هدفا في حد ذاتها ، فان اول مهمة عند اعداد الموازنة يجب ان تكون تحديد السياسات والاهداف التي تسعى الموازنة الى تحقيقها . فالموازنة يجب ان تأتي بعد السياسة وليس العكس ، فإذا ما كان هناك خلل في السياسات .. فأن الموازنة لا يمكن ان تكون فعالة .

الاطار التطبيقي: (ملحوظة: الارقام المذكورة في البحث بالألف جنية)

الجهات المتخصصة	إجمالي الاستثمارات وفق مفهوم النوع الاجتماعي
المجلس القومي للمرأة	٣٠٠٠
المجلس القومي للأمومة والطفولة	٦٧٠٠
مشروع المرأة والطفل	٥٠٠
رعاية الامومة والطفولة	٧٠٠

إجمالي الاستثمارات وفق مفهوم النوع الاجتماعي موزعه على الجهات المتخصصة تجاه خدمات المرأة ووفق ما سبق تتناول الدراسة موقع مفهوم النوع الاجتماعي فى خطة الانفاق الإستثماري للدولة في القطاعات والجهات المتخصصة والقطاعات ذات الصلة وفق المراحل الاتية :

١. مرحلة التخطيط الاستراتيجي من خلال رؤية مصر - ٢٠٣٠ فى القطاع محل التطبيق
٢. مرحلة الخطط السنوية من خلال عرض البرامج والمشروعات الموجهة وفق مفهوم النوع الاجتماعي
٣. تحديد نسبة المشروعات الموجهة للنوع الاجتماعي بالنسبة لإجمالي الاستثمارات فى القطاع المحدد
٤. مرحلة التحليل والمقارنة ويتم فيها مقارنة الناتج السابق بناتج ذات القطاع المدرج فى الموازنة المستجيبة - للنوع عام ٢٠١٠ وهى الموازنة الوحيدة المستجيبة للنوع فى مصر

اولا: قطاع التعليم

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، كفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً، وأن يساهم أيضاً في بناء الشخصية المتكاملة واطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدد لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ لا يدع، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية.

ويستخلص من الاستراتيجية السابقة استهداف عملية عدم التمييز ومنه التمييز على اساس النوع الاجتماعى فى اتاحة التعليم ، وقد حددت الدراسة الازهر الشريف لقياس دور مفهوم النوع الاجتماعى على برامج الانفاق الاستثماربه وذلك لان الازهر الشريف في جانبه التعليمي يجمع ما بين مرحلة التعليم الأساسي ومرحلة التعليم الجامعي مما يؤهل الدراسة لقياس المراحل المتكاملة للعملية التعليمية في اطار مؤسسة محدده .

- توزيع الانفاق على برامج الخدمات التعليمية بالموازنة الاسترشادية للسنة المالية ٢٠١٠

برنامج التعليم العالي والجامعي ذكور ٣.١٦٥ اناث ٢.٤٥٧حجم الانفاق ٥.٦٢

توزيع الانفاق وفق مفهوم النوع الاجتماعى على برامج الخدمات التعليمية

البرامج والمشروعات المستجيبة لمفهوم النوع الاجتماعي في خطة ٢٠١٧ - ٢٠١٨ بالأزهر الشريف قطاع التعليم:

وتنقسم الى مرحلتين مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ومرحلة التعليم الجامعي:

- **مرحلة التعليم ما قبل الجامعي :**

- **الادارة العامة للأزهر:** جملة الاستخدامات الاستثمارية ٣٩٢٠٤٠ وذلك من خلال البرامج التالية :
- احلال وتجديد المعاهد الدينية بالمحافظات ، والذى يتكون من ٧ مشروعات موجهه لخدمة الفتيات في المعاهد الازهرية بنات موزعة على المحافظات المختلفة
- انشاء المعاهد الدينية، والذى يتكون من ٧ مشروعات موجهه لخدمة الفتيات فى المعاهد الازهرية بنات موزعة على المحافظات المختلفة
- التوسع فى المعاهد الدينية فى المحافظات ، ٥ مشروعات موجهه لخدمة الفتيات فى المعاهد الازهرية بنات موزعة على المحافظات المختلفة
- انشاء وتجهيز نزل الشباب والاستراحات والذى يتكون من مشروعين
- إجمالي الانفاق الاستثماري وفق النوع الاجتماعي للمرأة لمرحلة التعليم قبل الجامعي ٣٧٠٩٨

- **مرحلة التعليم الجامعي جامعة الأزهر بإجمالي تكلفة استثمارية ١٠١٩٦٠**

برنامج انشاء الكليات انشاء ٧ كليات للبنات فى القاهرة والمحافظات ، برنامج احلال وتجديد الكليات والمدن الجامعية ٤٠ مشروعات احلال وتجديد لكليات البنات موزعة على المحافظات المختلفة ، حيث بلغ إجمالي الانفاق الاستثماري للمشروعات الموجهة للفتيات فى مرحلة التعليم الجامعي بالأزهر الشريف ١٠٥٠٦ .

وترى الد راسة ان الانفاق على قطاع التعليم في الباب السادس في الموازنة الاسترشادية موزعا بنسبة ٤٤ % للإناث و ٥٦ للذكور بنسبة زيادة للذكور، وعلى العكس فى إجمالي الانفاق في بنود الموازنة ٥١ % للإناث و ٤٩ % للذكور في بنسبة زياده للإناث اجمالا ، اما بالنسبة لخطة عام ٢٠١٧ - ٢٠١٨ والتى تم قياس توزيع الاستثما رات فيها وفق مفهوم النوع الاجتماعي للمرأة وفق مسميات المشروعات والبرامج بالتطبيق على الازهر الشريف والتى تقدر بحوالي ١١ % من إجمالي الانفاق، والتى تتوافق حسابيا مع معدلات الموازنة الاسترشادية التى تتوازن بين

اجماليات الباب السادس واجماليات الانفاق في الموازنة الاسترشادية مع وجود فارق بنسبة ١ % ربما يرجع الى البرامج والمشروعات الخاصة بالمرأة وفق ما تم قياسه في خطة ٢٠١٧ - ٢٠١٨ .

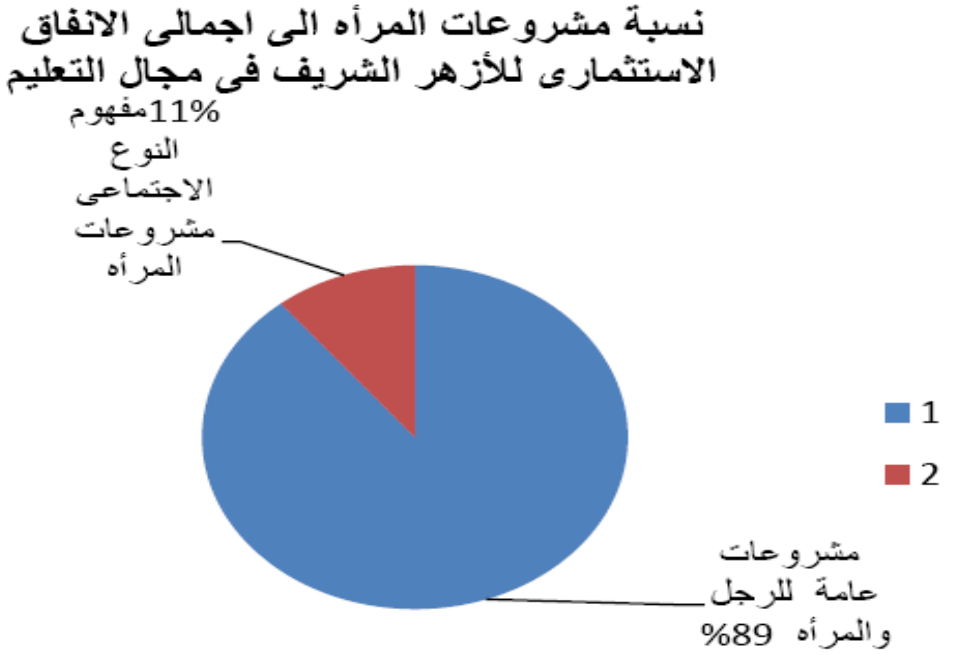

ثانيا: قطاع الصحة

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للصحة حتى عام ٢٠٣٠ أن يتمتع كافة المصريين بالحق في حياة صحية سليمة آمنة من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز قادر على تحسين المؤشرات الصحية عن طريق تحقيق التغطية الصحية والوقائية الشاملة والتدخل المبكر لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين ويحقق رضا المواطنين والعاملين في قطاع الصحة

لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية والوقائية عربيا وافريقيا.

ويستخلص من الرؤية السابقة استهداف عملية عدم التمييز فى تقديم الخدمات الصحية واحتوائها على بعض التوجهات التى يدخل من خلالها برامج خدمية خاصة مستجيبة للنوع الاجتماعى للمرأة مثل اعتماد الاستراتيجية على مؤشرات متعددة منها مؤشر مستجيب للنوع الاجتماعى وهو معدل وفيات الأمهات.

وتتبع وزارة الصحة فى هذا الاطار تنفيذ الاستراتيجية من خلال نظام السياسات العامة ومن خلال خطة الانفاق الاستثمارى بتنفيذ عدد ١١ برنامج لتقديم الخدمات الطبية.

ويظهر مفهوم النوع الاجتماعي للبرامج المقدمة للمرأة كبرامج فرعية فى البرامج والمشروعات التالية:

البرامج والمشروعات المستجيبة لمفهوم النوع الاجتماعى فى خطة ٢٠١٧ - ٢٠١٨ بقطاع الصحة

برنامج تحسين الخصائص السكانية بإجمالي استثمارات قدره ٢١.١٧٨

حيث يتكون من البرامج الفرعية التالية برنامج الصحة الانجابية واستراتيجية صحة الأسرة ، برنامج رعاية الامومة والطفولة، برنامج صحة الام والطفل

برنامج الخدمات العلاجية حيث يتم توجيه الرعاية الصحية وفق مفهوم النوع الاجتماعى للمرأة من خلال برنامج مستشفيات نوعية

حيث بلغ إجمالي استثمارات قطاع الصحة وفق مفهوم النوع الاجتماعى الموجهة للمرأة ٩٦.٦٦٠ من إجمالي استثما رات قطاع الصحة ١١.٥٧٦.٩٣٠

وبالرجوع الى الموازنة الاسترشادية نجد **ان إجمالي الباب السادس شراء الاصول الاستثمارية يبلغ ٣،٩٧٤ موزعة ٢.٠٢٧ ذكور اناث ١،٩٤٧**

بينما إجمالي انفاق الموازنة فى قطاع الصحة فى عام الموازنة الاسترشادية إجمالي الانفاق ٢٠.٣١٣ ،٩.٨٨١ ذكور،١٠.٤٣٢ اناث

وترى الد راسة ان الانفاق على القطاع الصحي في الباب السادس في الموازنة الإسترشادية موزعا بنسبة ٤٩ % للإناث و ٥١ للذكور بنسبة زيادة للذكور، وعلى العكس فى إجمالي الانفاق في بنود الموازنة ٥١ % للإناث و ٤٩ % للذكور في بنسبة زياده للإناث اجمالا ، اما بالنسبة لخطة عام ٢٠١٧ ـ ٢٠١٨ والتى تم قياس توزيع الاستثما رات فيها وفق مفهوم النوع الاجتماعى للمرأة وفق مسميات المشروعات والبرامج والتى تقدر بحوالي ١% من إجمالي الانفاق، والتى تتوافق حسابيا مع معدلات الموازنة الإسترشادية التى تتوازن بين اجماليات الباب السادس واجماليات الانفاق في الموازنة الإسترشادية مع وجود فارق بنسبة ١% ربما يرجع الى البرامج والمشروعات الخاصة بالمرأة وفق ما تم قياسه في خطة ٢٠١٧ ـ ٢٠١٨ .

ويستخلص من عملية صناعة السياسات العامة الموجهة لخدمات الرعاية الاجتماعية وفق مفهوم النوع الاجتماعى والتى تبدأ بالاستراتيجية تتمثل في بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الح ا رك الاجتماعي المبني على القد ا رت، ويوفِّر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية.

حيث رصدت الد راسة المشروعات الموجهة وفق النوع الاجتماعى للمرأة وفق خطة ٢٠١٧ ـ٢٠١٨ بقطاع الخدمات الاجتماعية والتى توزع وفق ثلاثة برامج

محدده هما: برنامج مجمعات الأسرة والطفولة ،بإجمالي انفاق ٨٢٨١ ، تنمية المرأة الريفية بإجمالي انفاق ١١٧٧ ، مراكز اعداد الاسر المنتجة بإجمالي انفاق ٨٤

وبرنامج تنمية المرأة الريفية وبرنامج مراكز اعداد الاسر المنتجة بإجمالي استثما رات ٩٥٤٢ من إجمالي استثما رات التضامن الاجتماعى التى تقدر بحوالي ٦٩٣٥٩ اى بنسبة ١٣ %

وبالرجوع للموازنة الإسترشادية المستجيبة للنوع الاجتماعى والتى قدرت نسبة الخدمات المقدمة للمرأة فى قطاع الخدمات الاجتماعية الى نسبة ٥٢ % بزياده عن نسبة الخدمات المقدمة للذكور ب ٢ % اضافة الى البرامج الموجه بعينها الى جانب المرأة والتى قدرت فى خطة ٢٠١٧ - ٢٠١٨ بنسبة ١٣ % مخصصة بعيدا عن كون النسبة الاخرى مشاركة بين الرحل والمرأة وفق الموازنة الإسترشادية والتى تتفوق به نسبة المرأة

ترى الد راسة ان قطاع الخدمات الاجتماعية المتمثل فى و زارة التضامن الاجتماعى فى ما يخص برامج الخطة الاستثمارية للباب السادس قد حقق تميز فى نسبة الاستثما رات المقدمة وفق مفهوم النوع الاجتماعى للمرأة بنسبة ١٣ %مقدره بالإضافة على النسبة الاسترشادية التى تفوق نسبة الخدمات المقدمة للذكور وبالرجوع للموازنة الاسترشادية المستجيبة للنوع الاجتماعى والتى قدرت نسبة الخدمات المقدمة للمرأة فى قطاع الخدمات الاجتماعية الى نسبة ٥٢ % بزياده عن نسبة الخدمات المقدمة للذكور ب ٢ % اضافة الى البرامج الموجه بعينها الى جانب المرأة والتى قدرت فى خطة ٢٠١٧ - ٢٠١٨ ب نسبة ١٣ % مخصصة بعيدا عن كون النسبة الاخرى مشاركة بين الرحل والمرأة وفق الموازنة الاسترشادية والتى تتفوق بة نسبة المرأة

ترى الد راسة ان قطاع الخدمات الاجتماعية المتمثل فى وزارة التضامن الاجتماعى فى ما يخص برامج الخطة الاستثمارية للباب السادس قد حقق تميز فى

نسبة الاستثما رات المقدمة وفق مفهوم النوع الاجتماعى للمرأة بنسبة ١٣ %مقدره بالإضافة على النسبة الاسترشادية التى تفوق نسبة الخدمات المقدمة للذكور

قطاع الادارة المحلية برنامج النهوض بالمرأة والذى يأخذ اتجاه التخطيط اللا مركزي ويهدف الى الوصول إلي خطط تعكس احتياجات المرأة وفقا للاحتياجات الفعلية بكل محافظة، وضمان إدماجها ضمن خطط دواوين عموم المحافظات. التخطيط من أسفل إلي أعلي تقديم خطط المحافظات لو زارة التخطيط بهدف إدماجها فى الخطة الخمسية ٢٠١٢ – ٢٠٠٧. ، وتم استكمالها بخطة ٢٠١٢ - ٢٠١٧ .

برنامج الصحة،برنامج التعليم، برنامج الرعاية الاجتماعية،برنامج التمكين الاقتصادي ومكافحة الفقر، برنامج السياحة، برنامج التوعية والتثقيف،برنامج التدريب،برنامج تكنولوجيا المعلومات، برنامج البيئة

مخصصات برنامج النهوض بالمرأة موزع على المحافظات فى خلال سنوات اد راجه فى خطة الدوله فى خطط سنوية بداية من خطة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ الى خطة ٢٠١٤ – ٢٠١٥

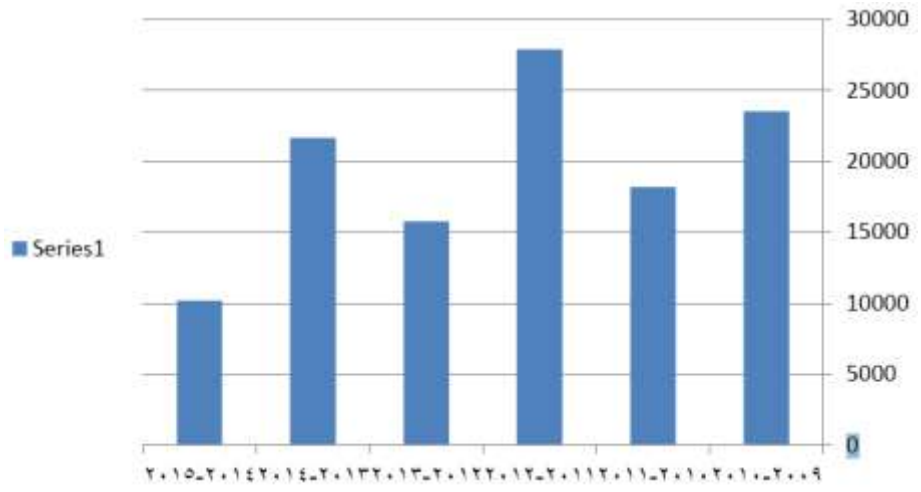

فى اجمالى انفاق المصروفات لبرنامج النهوض بالمرأة موزعة على عام انفاق خطة ٢٠٠٩-٢٠١٠ اجمالى ٢٣٥٠٠ ، انفاق خطة ٢٠١٠ -٢٠١١ اجمالى ١٨١٨٠ ، انفاق خطة ٢٠١١ -٢٠١٢ اجمالى 27861 ، انفاق خطة ٢٠١٢ -٢٠١٣ اجمالى 15761 ، انفاق خطة ٢٠١٣ - 2014 اجمالى 21645 ، انفاق خطة 2014 -٢٠١٥ اجمالى ١٠١٨٧

توزيع الانفاق على برامج الإدارة المحلية دواوين عموم المحافظات بالموازنة الاسترشادية للسنة المالية ٢٠١٠ الباب السادس شراء الاصول غير المالية الاستثما رات ذكور 1,326,000 ، اناث1,274,000 ، 2,600, 000 اجمالى انفاق

وترى الدراسة من خلال تحليل بيانات برنامج النهوض بالمرأه فى خطة الادارة المحلية الذى امتد الى 6 سنوات تخطيطية وبالرجوع الى الموازنة الاسترشادية المستجيبة للنوع لعام ٢٠١٠ والتى قدر فى اجمالى بنودها ان ماوجه للمرأه نسبة ٣٥ % مقارنة بالرجل التى قدرت نسبته 65 % الا ان الباب السادس وصلت فيه نسبة المرأه الى 49 % مقابل ١٥ % للرجل بفارق 14 % عن نسبة الاجمالى وتعزى الد ا رسه هذا الارتفاع الى تطبيق برنامج النهوض بالمرأه فى عام ٢٠١٠ وهو عام الموازنة الاسترشادية اى ان برنامج النهوض بالمرأه كان احد عوامل تقارب نسبة الانفاق الاستثمارى بين الرجل والمرأه حيث ان برنامج النهوض بالمرأه هو البرنامج الوحيد فى خطط دواوين عموم المحافظات المخصص وفق مفهوم النوع الاجتماعى والموجه للمرأة

اجمالى الجهات الموجهه لاستثمارات الدوله وفق مفهوم النوع الاجتماعى كليا وجزئيا فى خطة الانفاق الاستثمارى ٢٠١٧ – ٢٠١٨:

	القطاع	اجمالى الاستثمارات وفق مفهوم النوع الاجتماعى
الجهات المتخصصة	المجلس القومى للمرأة	٣٠٠٠
	المجلس القومى للامومة والطفولة	6700
	مشروع المرأة والطفل	٥٠٠
	رعاية الامومة والطفولة	٧٠٠
التعليم	الازهر اساسى	٣٧٠٩٨
	الازهر جامعى	10506
الصحة والسكان	صحه	96.66
التضامن الاجتماعى	خدمات اجتماعية	69359
التنمية المحلية	برنامج النهوض بالمرأة	117134
	إجمالي	٢٤٥٠٩٣.٧

النتائج:

من تحليل الانفاق الاستثماري للدوله فى خطة ٢٠١٧- ٢٠١٨ الباب السادس فيما يخص المشروعات المستجيبه للنوع الاجتماعى الموجهه للمرأه وبالاستناد الى الموازنة المستجيبه للنوع الاجتماعى كموازنه استرشاديه.

حيث توصلت الد راسه الى النتائج التاليه:

- قطاع التعليم في الباب السادس في الموازنة الاسترشادية موزعا بنسبة -44% للإناث و 56% للذكور بنسبة زيادة للذكور، وعلى العكس فى إجمالي الانفاق في بنود الموازنة ٥١ % للاناث و 49 % للذكور في بنسبة زياده للاناث اجمالا ، اما بالنسبة لخطة عام ٢٠١٧ - ٢٠١٨ والتى تم قياس توزيع الاستثما رات فيها وفق مفهوم النوع الاجتماعى للمراه وفق مسميات المشروعات والبرامج بالتطبيق على الازهر الشريف والتى تقدر بحوالى ١١ % من إجمالي الانفاق، والتى تتوافق حسابيا مع معدلات الموازنة الاسترشادية التى تتوازن بين اجماليات الباب السادس واجماليات الانفاق في الموازنة الاسترشادية مع وجود فارق بنسبة ١ % ربما يرجع الى البرامج والمشروعات الخاصة يالمرأه وفق ماتم قياسه في خطة ٢٠١٧ - ٢٠١٨ .

- القطاع الصحى في الباب السادس في الموازنة الاسترشادية موزعا بنسبة -49% للإناث و ٥١ للذكور بنسبة زيادة للذكور، وعلى العكس فى إجمالي الانفاق في بنود الموازنة ٥١ % للاناث و 49 % للذكور في بنسبة زياده للاناث اجمالا ، اما بالنسبة لخطة عام ٢٠١٧ - ٢٠١٨ والتى تم قياس توزيع الاستثمارات فيها وفق مفهوم النوع الاجتماعى للمرأه وفق مسميات المشروعات والبرامج والتى تقدر بحوالى ١% من إجمالي الانفاق، والتى تتوافق حسابيا مع معدلات الموازنة الاسترشادية التى تتوازن بين اجماليات الباب السادس واجماليات الانفاق في الموازنة الاسترشادية مع وجود فارق بنسبة ١% ربما يرجع الى البرامج والمشروعات الخاصة يالمرأه وفق ماتم قياسه في خطة ٢٠١٧ - ٢٠١٨ .

- قطاع الخدمات الاجتماعية تجد الد ا رسه ان المشروعات الموجهة وفق النوع الاجتماعى للمرأه وفق خطة ٢٠١٧ - ٢٠١٨ بقطاع الخدمات الاجتماعية يتم توزيعها وفق ثلاثة برامج محدده هما: برنامج مجمعات - الاسره والطفولة وبرنامج تنمية المرأه الريفية وبرنامج مراكز اعداد الاسر المنتجه بإجمالي استثما رات 9542 من اجمالى

استثما رات التضامن الاجتماعي التى تقدر بحوالى 69359 اى بنسبة ١٣ % وبالرجوع للموازنة الاسترشادية المستجيبة للنوع الاجتماعى والتى قدرت نسبة الخدمات المقدمة للمرأه فى قطاع الخدمات الاجتماعية الى نسبة ٥٢ % بزياده عن نسبة الخدمات المقدمة للذكور ب ٢ % اضافة الى البرامج الموجه بعينها الى جانب الم أ ره والتى قدرت فى خطة ٢٠١٧ – ٢٠١٨ ب نسبة ١٣ % مخصصة بعيدا عن كون النسبة الاخرى مشاركة بين الرحل والمرأه وفق الموازنة الاسترشادية والتى تتفوق بة نسبة المرأه ترى الد ا رسة ان قطاع الخدمات الاجتماعية المتمثل فى و زارة التضامن الاجتماعى فى مايخص برامج الخطة الاستثمارية للباب السادس قد حقق تميز فى نسبة الاستثما ا رت المقدمة وفق مفهوم النوع الاجتماعى للمرأه بنسبة ١٣ %مقدره بالاضافة على النسبة الاسترشادية التى تفوق نسبة الخدمات المقدمة للذكور.

- الادارة المحلية وترى الدراسة من خلال تحليل بيانات برنامج النهوض بالمرأه فى الادارة المحلية الذى امتد الى 6 سنوات تخطيطية وبالرجوع الى الموازنة الاسترشادية المستجيبة للنوع لعام ٢٠١٠ والتى قدر فى اجمالى بنودها ان ماوجه للم أ ره نسبة ٣٥ % مقارنة بالرجل التى قدرت نسبته ٦٥ % الا ان الباب السادس وصلت فيه نسبة المرأه الى 49 % مقابل ٥١ % للرجل بفارق 14% عن نسبة الاجمالى وتعزى الد ا رسه هذا الارتفاع الى تطبيق برنامج النهوض بالمرأه فى عام٢٠١٠ وهو عام الموازنة الاسترشادية اى ان برنامج النهوض بالمرأه كان احد عوامل تقارب نسبة الانفاق الاستثمارى بين الرجل والمرأه حيث ان برنامج النهوض بالمرأه هو البرنامج الوحيد فى خطط دواوين عموم المحافظات المخصص وفق مفهوم النوع الاجتماعى والموجه للمرأه.

التوصيات:

- اعادة اد راج برنامج النهوض بالمرأة فى خطط التنمية المحلية حيث ان هذه البرنامج يشمل مشروعات مخصصه للمرأة يتم اد ا رجها على مستوى المحافظات فى خطط دواوين عموم المحافظات وهى خطط توضع على مستوى لامركزي تحقق البعد الإقليمي وعدالة توزيع الاستثما رات على المستوى المكاني لعملية التخطيط اى قادره على الاستجابة لاحتياجات المرأة وفق بيئتها وظروفها الاقليمية ووضعها فى أولويات العمليات التخطيطية وقد تم بناء ذلك على نتائج الد ا رسه التى افضت الى اهمية برنامج النهوض بالمرأة فى عملية المساواة بالنسب والارقام فى خطط الاعوام التى تم تطبيق البرنامج فيها ودور البرنامج فى تقارب نسبة المساواة فى الباب السادس رغم الفجوة فى نسبة إجمالي الموازنة فى العام الاسترشادى ٢٠١٠ .حيث تم تطبيق هذا البرنامج داخل خطة دواوين عموم المحافظات من عام ٢٠٠٩ الى عام ٢٠١٥ في الخطط من ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ الى خطة ٢٠١٤ - ٢٠١٥ في ٦ خطط متتاليه .

المراجع :

- المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة بين الجنسين لعامى ٢٠١١-٢٠١٤
- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرآه المصرية ٢٠٣٠ الرؤيه ومحاور العمل ،المجلس القومى للمرأه، ٢٠١٧
- استراتيجية مصر ٢٠٣٠ ، وزارة التخطيط والمتابعه والاصلاح الادارى ، ٢٠١
- الموازنه العامه للدوله للسنه الماليه ٢٠١٠ / ٢٠١١ تحليل المصروفات وفقا لموازنة البرامج المستجيبه للنوع الاجتماعى على مستوى الخدمات .
- وزارة الماليه ، منشور إعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ .
- وزارة التخطيط والمتابعه والاصلاح الادارى،خطة التنمية المستدامه ٢٠١٧ – ٢٠١٨.
- استراتيجية مصر ٢٠٣٠ ،محور التعليم ، وزارة التخطيط والمتابعه والاصلاح الادارى ، ٢٠١٤ .
- وزارة التخطيط والمتابعه والاصلاح الادارى، خطة التنمية المستدامه ٢٠١٧ - ٢٠١

- وزارة التخطيط والمتابعه والاصلاح الادارى ،استراتيجية مصر ٢٠٣٠ ،محور الصحه ، ٢٠١٤ .
- وزارة الصحة والسكان، رسم ملامح السياسة الصحية في جمهورية مصر العربية ورقة بيضاء، ٢٠١٧
- الموازنة العامة للدولة للسنه المالية ٢٠١٠ / ٢٠١١ تحليل المصروفات وفقا لموازنة البرامج المستجيبة للنوع الاجتماعى على مستوى الخدمات
- وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى ،خطة التنمية المستدامة خطط ٢٠١١-٢٠١٢، ٢٠١٢-٢٠١٣ ، ٢٠١٣-٢٠١٤,٢٠١٤-٢٠١٥ .
- هالة جمال الدين صالح احمد ، الحماية الدستورية والقضائية لحقوق المرأه دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠٢٢ .
- تقرير المؤتمر الدولى الثانى للمجلس القومى للمرأة المرأة المصرية والخطة القومية ٢٠٠٢-٢٠٠٧
- هبة السيد درويش ، حقوق المرأة والتحديات فى الفكر السياسى المعاصر ،رسالة دكتوراه كلية الاداب جامعة حلوان ٢٠٢١
- جهاد محمود صابر الجهود الرسمية لتمكين المرأة المصرية المجلس القومي للمرأة نموذجًا دراسة ماجستير جامعة عين شمس - كلية البنات -قسم الاجتماع
- احتياجات المرأة العاملة وتحسين نوعية الحياة فى ضوء حقوق الانسان دينا ممدوح محمد حمد جامعة المنصورة كلية الاداب ٢٠٢١
- همت فرج عباس السودانى تمكين المرأه وابعاده التربوية فى المجتمع المصرى فى ضوء الاهداف الانمائية للالفية كلية التربية جامعة بنها ٢٠١٨
- http://www.un.org/womenwatch/osagi/conceptsandefinitions.htm
- http://www.un.org/womenwatch/osagi/pdf/factsheet1.pdf
- http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf
- http://ncw.gov.eg/ar/parityara
- World Economic Forum, “The Global Gender Gap Report”, 2016